جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس

السياسات الاقتصادية في الجزائر

لطلبة سنة ثالثة تنظيم سياسي وإداري

الدكتور: زكرياء مسعودي

2020/2019

المحور الأول: تطور برامج السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1967-2000):

سنتطرق إلى إبراز أهم برامج السياسات الاقتصادية التي مر ما الاقتصاد الجزائري، وذلك خلال الفترة المذكورة آنفا، وقد تم تقسيم فترات البرامج لهذه الدراسة وفق التطور النظام الاقتصادي.

أولا: تطور برامج السياسات الاقتصادية خلال فترة المخططات التنموية (1967- 1989)

كان واقع الاقتصاد الجزائري عشية الاستقلال سنة 1962 على قدر كبير من التدهور والتردي، حيث ورثت الجزائر كثيرا من معالم التخلف من أهمها:

1- ازدواجية اقتصادية في كل القطاعات: معنى وجود قطاعات اقتصادية تحت سيطرة الأجانب متطورة وقطاعات أخرى تحت يد الجزائريين.

2- سيطرة القطاع الفلاحي على النشاط الاقتصادي.

3- استحواذ البترول والنبيذ على 80 % من مجموع الصادرات.

4- تدني مستوى المعيشة.

وقد شهدت سنة 1967 تقديم أول مخطط قصير المدى بهدف وضع الوسائل المادية والبشرية من أجل تحقيق مخططات قادمة ارتكزت على انتهاج النظام الاشتراكي، وتمثلت هذه المخططات فيما يلي:

أ- المخطط الثلاثي الأول (1967-1969): خلال تخطيط وتنفيذ هذا المخطط كان الرهان قائمة على زيادة الفعالية في الإنتاج والتشبث بقطاع الصناعة ومنه فقد كانت تقديرات المبالغ المخصصة لصالح هذا القطاع تشير إلى تخصيص ما يقارب 5400 مليون دج، ليتم الإنجاز الفعلي ب 4700 مليون دج أي بنسبة إنجاز 87 %، أما القطاع الفلاحي فقد خصص له ما يقارب 1869 مليون دج، ليتم الإنجاز الفعلي 1606 مليون دج أي بنسبة إنجاز 85.9 %، ومن ناحية التقييم فإن هذا المخطط لا يعطي صورة تقييمية متكاملة نتيجة للمدة القصيرة التي استغرقها، ولكنه رسم طريق إلى مخططات أخرى.

ب- المخطط الرباعي الأول والثاني (1970-1978): يعتبر المخططين الرباعي الأول (1970-1974) والثاني (1978 - 1975)، وكذا المخطط التكميلي لمدة سنة واحدة توجه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة والتركيز أكثر على قطاع المحروقات، وادخال بعض التعديلات على شكل

التمويل، وأجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين واحد للاستغلال والآخر للاستثمار مع منع التداخل بينهما فقد تميزت هذه الفترة بمعدل استثماري متطور يبلغ مستوى 45.71 % من الناتج الداخلي الخام، وهذه النسبة لا تتجاوز 26 % في البلدان ذات الدخل المتوسط، مما يفصح عن الإرادة القوية لسياسة التصنيع من جهة، وتعزيز القطاع العمومي ضمن النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

في نفس الوقت اعتمدت الجزائر سياسة اقتصادية كلية، تتمثل في حصر القروض التمويل المؤسسات العمومية بنسبة 100 % ضمن معدل فائدة حقيقي، ومراقبة صارمة التجارة الخارجية وأسعار مقيدة وتدخل الدولة في كل القطاعات الاقتصادية، والأهم أن أفضل نتيجة سجلتها هذه الفئة من الناحية الاقتصادية هي تحقيق نمو للإنتاج الحقيقي (7% سنويا في المتوسط) ونمو الاستهلاك الحقيقي معدل 4. 5 % سنويا.

ويعتبر المخطط الرباعي الأول مخطط متوسط المدى ورصد لهذا المخطط ما يقارب 27740 مليون دج وهو يمثل ثلاثة أضعاف المخطط الثلاثي، وقد أوليت من خلال هذا المخطط اهتماما كبيرا للقطاع الصناعي، حيث رصدت له نسبة 45 % من مجموع المبلغ المالي المخصص لهذا القطاع.

أما المخطط الرباعي الثاني فقد خصصت له ما يقارب 110257 مليون دج، وهي تمثل ثلاثة أضعاف الرباعي الأول، ولقد تم التركيز أيضا على قطاع الصناعة التي تمثلت نسبتها في 47% من إجمالي الاستثمارات.

وكتقييم للمرحلة (1967-1979) فإنه نلاحظ تقهقر مشاركة القطاع الخاص في معدل الاستثمار، حيث سجل مع نهاية 1978 نسبة 5.04 %، كذلك النسبة الضعيفة الغلاف المالي الموجهة للقطاع الفلاحي إذا ما قورنت بقطاع الصناعة، حيث لم تمثل سوى 8 . 8 % في المتوسط خلال هذه الفترة، كما يلاحظ الأهمية الضعيفة لقطاع البناء والأشغال العمومية إذ كان يتلقى أضعف غلاف مالي على الإطلاق، وهو الشيء الذي أدى إلى ظهور أزمة السكن في هذه الفترة.

كما تجدر الإشارة بأن الجزائر خلال هذه المرحلة كانت تمول التنمية بنسبة كبيرة عن طريق القروض الخارجية، فقد ارتفعت الديون خلال هذه الفترة من 6 مليار دج سنة 1974 إلى 26 مليار دج سنة 1979 كما ارتفعت خدمة المديونية الخارجية من 2 . 43 مليار دج سنة 1975 إلى 14 مليار دج سنة 1979، أي بزياد أكثر من 50 % من مجموع الديون لنفس السنة *

ثالثا- المخطط الخماسي الأول والثاني (1980-1989): شرعت العديد من الدول النامية في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي طبقا لنهج الصندوق والبنك الدوليين، وهذا تحت ضغط متغيرات البيئة الدولية، وقطعت شوطا كبيرة في تنفيذها خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين إلا أن الجزائر كانت من الدول التي قابلت تلك البرامج بشيء من التردد، فاختارت أولا طريق الإصلاحات الذاتية منذ مطلع الثمانينات.

فقد جاء المخطط الخماسي الأول يحمل استراتيجية تنموية جديدة تقوم على أساس ما تم تقديمه خلال الفترة السابقة، وفق أهداف نلخصها على النحو الآتي:

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر عن طريق إعادة التوازنات العامة للاقتصاد الوطني والتوازنات الخارجية.
- تخفيض حجم الديون الخارجية، وتدعيم الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات.
- جنيد فعال ومثمر القدرات البشرية والمادية المتاحة.
- تكييف بنية الاستثمارات القطاعية بصفة تضمن تغطية كافية للاحتياجات الاجتماعية الأساسية.
- تعميم أوسع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على كل التراب الوطني.
- تكييف شروط تنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني المترابط بما يدعم التخطيط وتوزيع أكبر المسؤولياته.
- إعداد شروط التنمية المستقبلية الاقتصاد الوطني.

وقد استند هذا المخطط عشية البدء به إلى حقيقتين في غاية الأهمية، وهما: الأولى تتعلق بالعجز المالي الكبير وعدم قدرة المؤسسات على التحكم في طاقتها الإنتاجية، أما الثانية، انتعاش أسعار البترول، إذ لامس سعر البرميل 40 دولار سنة 1981.

ضمن هذا الإطار ثم تعديل هيكلة الاستثمارات لهذا المخطط، وذلك راجع إلى كون السياسة الاقتصادية الجديدة تبنت هدفين أساسيين ضمن أولوياتها الرئيسية، وهما: استعمال أفضل للجهاز الإنتاجي القائم (معدل استغلال الطاقة بين 40 إلى 50 %) وكذا توجيه الاهتمام أكثر إلى تنمية قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية مثل الطرق والموانئ والمطارات

.... الخ، حيث يمكن إبراز ذلك من خلال ملاحظة بيانات هيكلة الاستثمارات، إذ نجد أن قطاع الهياكل الأساسية حظي بقيمة تكاليف 216.69 مليار دج وتم تنفيذ ما قيمته 143.64 مليار دج، أي ما يزيد عن 38 % من حجم الاعتمادات الكلي (كانت 17 %، ثم 25 % ثم 26.7 % في المخططات السابقة على التوالي).

أما المخطط الخماسي الثاني فقد جاء في ظل ظروف اقتصادية سيئة، تمثلت في الانخفاض الحاد لأسعار النفط في سنة 1986، حيث يرى الاقتصاديون الجزائريون أن الاستراتيجية الصناعية المتبناة لا يمكن تنفيذها في ظل هذه القيود، ومن بينها:

1. القيد المالي: والذي يمكن تحديده بعنصرين اثنين هما:

أ- تراجع وانخفاض عائدات الصادرات، الناجم عن هبوط وانخفاض أسعار البترول الخام والغاز، والتي قدرت بالنسبة للأول 50 % وبالنسية الثاني 20 %.

ب- خدمة الدين المرتفعة نسبيا، والتي قدرت ب 5 مليار دولار وهو مبلغ نسبة 55 % من العائدات النفطية.

2. محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري.

3. عدم تلبية الاحتياجات الوطنية بالإنتاج المحلي واللجوء المفرط للتموين الخارجي لتزويد أداة الإنتاج الصناعية.

4. حتمية خلق مناصب شغل في القطاع المنتج، وبالتالي فالتشغيل الحقيقي هو التشغيل الناجم عن التنمية الصناعية.

وفي ظل هذه القيود جعل المخططين الوطنيين يؤكدون على مواصلة تج إصلاح المؤسسات الوطنية، وإعطائها المزيد من الحرية من خلال منحها الاستقلالية في التسيير والتنظيم وتحميلها مسؤولية النتائج المحققة مع الإبقاء على ملكية الدولة لرأسمالها، فصدر بذلك قانون استقلالية المؤسسات في سنة 1988، ولقد تحلى الهدف من هذه الاستقلالية في منح المؤسسات حرية اتخاذ القرارات والتكفل بأنشطتها ووضع الاستراتيجيات الخاصة بما فيما يتعلق بالمبادرة والمخاطرة بالأسلوب الذي يمكنها من تحقيق نتائج إيجابية، تسمح لها بتغطية استهلاكاتها واستثماراتها، وقد تمت عبر مشروعين متكاملين وهما: الاستقلالية القانونية من خلال جملة المشاريع القانونية والتشريعية التنظيمية للمؤسسات التي بدأ العمل بما في سنة

1988 مثل إنشاء صناديق المساهمة وتكوين الجمعية العامة ومجلس الإدارة، ثم الاستقلالية المالية بفصل الذمة المالية للمؤسسات عن الذمة المالية للدولة وخزينتها ، والتي اصطدمت بانهيار أسعار البترول منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، ما جعلها عاجزة مرة أخرى عن تموين وإعادة تموين نفسها، لتستمر حالة الركود والتراجع حتى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين .

ثانيا: تطور برامج السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1989-1998)

سنتطرق إلى تحليل تطور برامج السياسات الاقتصادية خلال الفترة (19891993)، ثم إلى برامج السياسات الاقتصادية المدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية خلال الفترة (1994-1998)

1- تطور برامج السياسات الاقتصادية خلال الفترة (1989-1993)

نظرا لاستمرار تفاقم حدة الفجوات والاختلالات المتراكمة على الاقتصاد الجزائري حتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وتعدد جوانب الأزمة من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، اتضح مع الوقت أن الاعتماد على أسلوب المعالجات الجزئية أن يكون مجدية، وأنه لابد من اتباع استراتيجية إصلاحات اقتصادية تكون شاملة وترمي إلى معالجة معظم الاختلالات والفجوات (الداخلية والخارجية) وتسهم في تسريع خطى التحول البنياني في تأهيل مسيرة التنمية الاقتصادية من بلوغ مرحلة النضج الاقتصادي، حيث تم اللجوء مرة أخرى إلى مؤسسات النقد الدولية، ولاسيما أن البرنامج الذي أعدته السلطات من خلال إجراءات الإصلاح الاقتصادي يصب في نفس اتجاه الشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي، وبهذا الصدد جرى إبرام اتفاقين محدودين مع الصندوق وهما: اتفاق 1989/05/30 واتفاق 1990/06/03.

وقد ورد في الاتفاقين مجموعة شروط نوجز أهمها فيما يلي:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص نفقات الموازنة العامة.
- تحرير الأسعار وحميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة.
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار.
- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

- إلغاء عجز الميزانية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

وقد سمح إمضاء الجزائر للاتفاقين بتعبئة 600 مليون دولار من صندوق النقد الدولي، وعلى التوازي تم التفاوض مع البنك الدولي، وقدر إجمالي التمويل الخارجي من المؤسستين في 1989 بـ 900 مليون دولار، ولكن بداية من سنة 1992 ظهرت اختلالات هيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي ب 2% من إجمالي الناتج المحلي، نتيجة للدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت 5% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (19921993)، مما أدى بالبنك المركزي إلى إصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية، ونتج عن ذلك زيادة في معدل التضخم وانخفاض في قيمة الدينار بسبب ارتفاع الكتلة النقدية بحوالي 21.2%، كما أشرت تراجع أسعار النفط من 24.3 دولار للبرميل سنة 1990 إلى 17.5 دولار للبرميل سنة 1992، مما أدى إلى نشوء أزمة حادة في المدفوعات الخارجية و خدمات الدين، هذا مما دفع السلطات الجزائرية إلى اللجوء مرة أخرى للمؤسسات المالية الدولية، وذلك بحلول سنة 1994.

2- تطور برنامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي في الجزائر خلال الفترة (1994-1998):

سنتطرق إلى تحليل أهم الخصائص والأبعاد الاستراتيجية لبرامج السياسات الاقتصادية المدعومة من المؤسسات المالية الدولية في الدول النامية، وعرض أهم مكونات هذه البرامج.

2-1- مفهوم برامج السياسات الاقتصادية المدعومة من المؤسسات المالية الدولية:

لقد حدد البنك الدولي مفهوم وحدود ومجال عملية الإصلاح الاقتصادي على أنها تحتوي على المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية لتشمل عملية الإصلاح القطاع العام والمركزي والحكومي، وأيضا المحليات والمنافع العامة المملوكة للدولة.

ومنه فإن المفهوم العام السياسة الإصلاح الاقتصادي تعني: " الإجراءات التي تتخذها الحكومة والتي تساهم في تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس اليات السوق الحر، ويمكن أن تتراوح هذه الإجراءات من تحرير الأسعار في قطاع معين ولسلعة معينة إلى بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص، أو ما يطلق عليه التخصصية

وتؤكد هذه الإصلاحات على الانضباط المالي، وأسعار الصرف التنافسية، والتجارة الحرة، والخصخصة، وأسعار السوق غير المشوهة، ومحدودية تدخل الدولة (باستثناء تشجيع الصادرات والتعليم والبنية التحتية).

ويسهر صندوق النقد الدولي بموجب المادة الرابعة من مواد الاتفاق مع الدول الأعضاء على ضمان أن السياسات الاقتصادية لهذه الدول تعزز النمو الاقتصادي السليم والاستقرار على المدى المتوسط، وذلك من خلال سياسات موجهة إلى تعزيز الحوافز السوقية وزيادة الكفاءة الاقتصادية تعزيز المعدل المستدام للنمو المحتمل، وتعزيز قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات؛ وهذا بطبيعة الحال هو السلوك التقليدي للسياسات الهيكلية، أي السياسات التي تزيد من دور قوى السوق والمنافسة في الاقتصاد، بما في ذلك تعزيز التجارة والتدفقات المالية المحلية والدولية، مع الحفاظ على أطر تنظيمية مناسبة.

ويعود إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على برامج التصحيح إلى أمرين :

• تعرض الاقتصاد العالمي للعديد من الهزات أو الصدمات التي تؤثر على بشكل كبير على اقتصاديات الدول النامية خصوصا، مما يجعلها في وضع تتطلب التدخل السريع في إعداد الحلول المناسبة وتوفير التمويل المطلوب والإعانة التقنية اللازمة، وكل هذه الأمور في متناول الصندوق والبنك.

• زيادة الاعتقاد بأن الأخطاء في صياغة السياسة الاقتصادية المناسبة كانت وراء عدم تطبيق السياسات الملائمة

لمواجهة الأزمات من جهة، والمساهمة بذلك في تأخير وصول النمو الاقتصادي المنشود من جهة أخرى، إن الأخطاء المرتكبة في إعداد السياسات الاقتصادية الوطنية في الدول النامية وكذلك ضعف الهيكل الاقتصادي كانا المساهمين الرئيسيين في ضعف أداء هذه الاقتصاديات، ومن ثم كان على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التدخل لإعادة توجيه السياسات الاقتصادية لتلك الدول وفقا للأهداف التي أنشأت لتحقيقها والمهام الموكلة إليهما.

وبغض النظر عن طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية للدول التي تأخذ سياسات الإصلاح الاقتصادي فإن هناك قواسم مشتركة وملامح عامة للإصلاح الاقتصادي تتمثل في:

• تتميز سياسات الإصلاح الاقتصادي يبعدها الدولي، لأنها تتولى الإشراف عليها مؤسسات دولية وهي تسعى إلى تذليل العقبات التي تعترض مسار المنافسة الدولية، ولكن ما يؤخذ على هذه المؤسسات أنا ملي على الدولة التي تريد التمويل أن تأخذ بالضرورة سياسات الإصلاح الاقتصادي.

• تندرج في سياسة الإصلاح الاقتصادي حزمة من الأدوات تتفرع عنها مجموعة من العناصر التي تصل بالتخفيف من القيود الجمركية على الاستثمار الخاص وتحرير الأسعار ... الخ.

• لا تقتصر سياسة الإصلاح على قطاع دون سواه، إذ بالإمكان استخدام حزمة من الأدوات لإصلاح القطاع العام واستخدام مزيج من حزمة أخرى لإصلاح القطاع الخاص.

• ينطوي الإصلاح الاقتصادي على الرغم من وجود قواسم مشتركة على صور وأشكال تتناسب مع الخصائص المحلية الملموسة في كل دولة على حدا ترغب في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

• يؤثر نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي أو إخفاقها على إيقاع عملية التنمية في الدولة المعنية وحتى على فرص الدول الكبرى التي تترقب الإصلاحات الاقتصادية فيها وتتنافس على عطاءاتها.

• تتقاطع سياسات الإصلاح الاقتصادي مع بعضها البعض، فكل فرصة من فرص النجاح يمكن أن يقابلها احتمالات المخاطر والفشل.

2-2- أهداف برامج السياسات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية:

إن معظم برامج الإصلاحات الاقتصادية الجارية الآن في العالم النامي هدفها الاستراتيجي هون تكامل الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي؛ ولا يعني هذا التكامل زيادة التدفقات التجارية والمالية القائمة على السوق فحسب، بل يعني أيضا التنسيق المؤسسي فيما يتعلق بالسياسة التجارية، والرموز القانونية، والنظم الضريبية، وأنماط الملكية والترتيبات التنظيمية الأخرى ، كما أن الإصلاح الاقتصادي ليس غاية بحد ذاته، وإنما هو وسيلة لإنجاز أهداف محددة، حيث ثبت نظرية وعملية بأن الهدف من الإصلاح الاقتصادي من وجهة نظر صندوق النقد الدولي بأنه عملية وضع سياسة انكماشية، تهدف إلى توفير الموارد التي تجعل البلد قادرة في المستقبل على الوفاء بعب، ديونه المتراكمة ، وإزالة كافة المعوقات التي من شأنها زيادة الريح على المستوى العالمي، ويتفرع عن هذا الهدف أهداف أخرى منها:

- الاستثمار الأمثل والتوزيع السليم للموارد الاقتصادية والطاقات البشرية.
- حفز الصادرات وتعزيز قدرتها التنافسية على المزاحمة في الأسواق الخارجية
- توفير مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال العربية والأجنبية.

- تحقيق التوازنات المرغوبة في الاقتصاد الوطني بين الإنتاج والاستهلاك وبين الادخار والاستثمار.
- رفع معدلات النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم.
- والتوزيع العادل للمدخل الوطني، مما يسهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتوسيع الخدمات العامة.

2-3- مكونات ومراحل برامج السياسات الاقتصادية المدعومة من المؤسسات المالية الدولية

إن الاختلالات التي تعاني منها الدول تعود إلى سبب رئيسي هو التشوهات الكثيرة في آلية عمل الأسواق في هذه البلدان، وتحديد حجم القطاع العام الكبير وتدخلات الدولة الكثيرة بلوائحها التنظيمية للأسواق، والخدمات، وأسواق العمل، وأسواق المال؛ حيث يتمثل دور كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال الإصلاح الاقتصادي، في تخفيض الطلب الكلي وإعادة خصيص العناصر الإنتاج بطريقة تؤدي إلى زيادة العرض الكلي، ذلك لأنهم يفرضون أن الاختلالات الاقتصادية مصدرها وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي نتيجة زيادة كمية وسائل الدفع بسرعة أكبر منها في السلع والخدمات، وعليه فإن الإجراءات التي يطبقها صندوق النقد والبنك الدوليين، يجري تنفيذها على مرحلتين هما:

* **المرحلة الأولى:** وتتكون من الإجراءات التي ترمي إلى تحقيق التثبيت الاقتصادي عن طريق معالجة الاختلالات الرئيسة على صعيد الاقتصاد الكلي وبشكل خاص معالجة العجز في الموازنة العامة والعجز في ميزان المدفوعات، ويكون ذلك بشكل عام من خلال تقليص الطلب الكلي، هذه الإجراءات مدتها قصيرة ويدعمها صندوق النقد الدولي.

ويكمن الهدف في هذه المرحلة إلى تخفيض حجم الاستهلاك المحلي والعمل على تحريك قوى السوق باتجاه تعزيز الإنتاج المحلي، وتقليدية يمكن امتصاص الاختلالات المالية منها في ميزان المدفوعات باعتماد سياسات التثبيت وهذا بافتراض اشتغال آلية السوق بشكل سليم، وهذا ما يدفع إلى البحث عن المتغيرات الاقتصادية الكلية (إنتاج، عمالة، كتلة نقدية) القادرة على ضمان العودة إلى التوازن، فالاستقرار يهدف إلى إصلاح المشكلات العاجلة والأنية: التضخم المتراكم، استنزاف احتياطي الصرف، ومن هذا المنظور تمكن العودة إلى التوازن في المدى القصير .

***المرحلة الثانية:** تشمل الإجراءات من الإصلاح الاقتصادي التي تتعلق بالبنك الدولي ويطلق عليه برامج التعديل الهيكلي، ويهدف إلى توزيع وتخصيص أفضل للموارد بما يضمن رفع كفاءة الأداء الاقتصادي، وتعمل هذه الإجراءات على التكيف مع الأوضاع والمعطيات الاقتصادية المتغيرة سواء كانت داخلية أو خارجية، تتجه سياسات التكييف إلى إصلاح الأطر الخاصة بالسياسة الاقتصادية، أي إصلاح النظام الاقتصادي مما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في المدى والمتوسط والطويل.

وفي هذا السياق تم الاعتماد على هذه السياسات من أجل العودة إلى التوازن الخارجي عن طريق مجموعة من التدابير المؤسسية أو التنظيمية التي تضمن الممارسة السليمة لآلية السوق، وتهدف إلى القضاء على عراقيل النمو.

وعلى الرغم من التصور الذي توحي به التعاريف السابقة، بعدم وجود ارتباط بين البرامج التي يشرف عليها صندوق النقد الدولي والبرامج التي يتولاها البنات، إلا أن الواقع العملي وحقيقة التطبيق والممارسة تختلف عن ذلك، حيث يوجد ارتباط تبادلي لعدم الوفاء، وهو ما يفسر بلغة الدين بأن عجز المدين عن الوفاء بدين أحد دائنيه يعني عجزه تجاه جميع دائنيه، وهو يعني في حالتنا أن عجز الدولة عن الوفاء بشروط صندوق النقد الدولي لا يخولها الحق في سحب الشرائح التالية من شرائح البنك الدولي لقرض من أجل الإصلاح الهيكلي أو الإصلاح الهيكلي القطاعي والعكس صحيح أيضا.

وعلى الرغم من النص الصريح لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي القائل: " لا ارتباط تبادلي للاشتراطات"، ومعناه عدم ربط شروط أحد المنظمتين منح قروض بشروط المنظمة الأخرى، حيث إنه في حال الربط ستبدو المنظمتان وكأنهما تشكلان جبهة في وجه الدول النامية، إلا أن الممارسات الفعلية للبنك وبصفة عامة منذ عام 1989 تتجه إلى الارتباط، فقد اتجه ليكون الإقراض من أجل الإصلاح الهيكلي مقصورة على الدول التي لديها في الوقت نفسه برامج استقرار اقتصادي مع صندوق النقد الدولي.

2-4- برنامج التثبيت الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1994-1995):

أجاب صندوق النقد الدولي بموافقته على اتفاق التثبيت بعد التوقيع على رسالة حسن النية في ماي 1994، مما يؤكد قبوله بمحتوى برنامج للتثبيت الوارد فيها، بعد أن حدد موقفه ومساندته المالية المقدرة بـ 731.5 مليون حقوق سحب الخاصة (DTS) لتدعيم هذا البرنامج

لفترة سنة من الإصلاحات (1994-1995)، إلى جانب منحه قرضا مقدار (01) مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي الموالي لبرنامج الاستقرار ، وضعت الجزائر في إطار اتفاق التثبيت الاقتصادي استراتيجية تمثلت في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، يرفع نمو الناتج الداخلي الخام بين 3% و6 % وإعادة التوازن للأسعار ومراجعتها ورفع الدعم عنها، ومنه ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، مع تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني والإسراع فيها، منها: إعادة هيكلة مؤسسة الدولة وإعطاء الأولوية لبعض القطاعات مع تحرير التجارة الخارجية وتنوع الصادرات خارج مجال قطاع المحروقات.

ويحتل هذا البرنامج مكان الصدارة في برنامج الإصلاح الاقتصادي، ويهدف إلى تقليل العجز الداخلي والخارجي وتخفيض معدل التضخم ليقترب من المعدلات السائدة في الدول المتقدمة، من خلال ضبط جانب الطلب الكلي باتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية، فضلا عن اتباع سياسة سعر صرف حقيقية وهذه السياسات شديدة الصلة ببعضها البعض، وبعد تطبيقها شرطة ضرورية لنجاح برنامج التعديل الهيكلي، ولقد استهدف هذا البرنامج استعادة التوازن الكلي والإدارة الائتمانية للاقتصاد الجزائري حيث اتخذت هذا الشأن حزمة من السياسات وتتمثل في السياسة المالية والسياسة النقدية والتي تتلخص فيما يلي:

2-4-1 - إجراءات السياسة المالية

تم اتباع سياسة مالية انكماشية بهدف تقليص عجز ميزانية الدولة من خلال الضغط على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والتي من شأنها زيادة الإيرادات من جهة، والتقليص من النفقات من جهة أخرى، وهذا على فترة تمتد حتى سنة 1997، وهي إجراءات تطبيقية الأسلوب الاستيعاب المعروف في سياسات النسوية، ولها انعكاس مباشر على توازن ميزانية الدولة وذلك على مستوى الرفع من الإيرادات والخفض من النفقات العامة.

أ- أهم الإجراءات والآليات المتعلقة بجانب الإيرادات العامة:

- زيادة أسعار مواد الطاقة خاصة المستخدم منها في أغراض الاستهلاك العائلي والاقتراب من مستوى الأسعار العالمية لها.
- السماح للهيئات العامة بتحصيل رسوم الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، مثل خدمات النقل والمواصلات والاتصال وكذلك خدمات التعليم والصحة.

كما اتخذت إجراءات مالية أخرى من بينها:

- إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة والذي تضمن أربع معدلات هي 7%، 13%، 21% 40%، وبعد التعديل أصبح يشمل معللين فقط 7% و17% .
- إدخال الضريبة على الدخل الإجمالي تطبيق جدول متصاعد.
- إدخال الضريبة على أرباح الشركات بتطبيق معادل عادي قيمته 42%، ومعدل خفض 5% للأرباح المعاد استثمارها.
- إلغاء المعاملة التفضيلية للقطاع العام، وخفضت الرسوم الجمركية تدريجيا إلى 45% سنة 1997.
- إلغاء الإعفاءات الضريبية على إيرادات الفوائد من سندات الخزينة ووضع رقم ضريبي لكل ممول.

ب- أهم الإجراءات والآليات المتعلقة بجانب النفقات العامة:

والتي تمثلت في ترشيد الإنفاق بجانبية الجاري والاستثمارية:

✓ ترشيد الإنفاق الجاري: الموجه لكل من: 2

- الوفاء مدفوعات الفائدة الحكومية كنسبة إلى إجمالي الناتج الوطني، وهذا يمكن تحقيقه من خلال ترشيد أداء القطاع العام ومؤسساته، مما يحقق وفورات مالية، تغطي هذا الجانب من الإنفاق.
- تمويل تكاليف التشغيل في مشروعات اقتصادية: يجب أن تحدد قيمة هذا البند حسب قيمة الإيرادات الجارية للميزانية خلال فترة زمنية محددة.
- تمويل مشاريع إنتاج سلع وخدمات استهلاكية: يتم الإصلاح بشأن هذا البند من خلال: إلغاء المعونات التي تؤثر على حوافز الإنتاج بشكل سلبي، إلغاء معونات تدعيم الاستهلاك التي من شأنها تضخيم الطلب الكلى، مراعاة التوازن بين حجم المعونات الاقتصادية المقدمة من الدولة للمشاريع الاقتصادية مع معدلات نمو الإيرادات الجارية، استمرار الدعم الموجه للتصدير، ضرورة تصميم برامج اتفاق خاصة بإصلاح الأراضي الزراعية، نظم السري ،،، الخ، الذي يعمل على زيادة مقدار الأصول المادية للفقراء حسب آراء

خبراء الصندوق، بالإضافة إلى ضرورة توفير التغذية والرعاية الصحية الأولية، مياه الشرب، تطوير مشاريع الصرف الصحي وضرورة توجيه هذه البرامج إلى الطبقات المستهدفة، تفاديا لتشوه هدف البرنامج.

- تثبيت الأجور عن طريق تسريح عدد من العمال في مؤسسات القطاع العام، وجعل الزيادة السنوية في الأجر الاسمي إن تقررت أقل من معدل التضخم

✓ ترشيد الإنفاق الاستثماري: يتطلب الإصلاح:

- أن تشمل برامج الإنفاق مجموعة المشاريع ذات الضرورة الاقتصادية العملية، وأن يقتصر دخول الدولة مشاريع البنية الأساسية التي لا يرغب ولا يقدر القطاع الخاص على إنجازها.

- ضرورة تحرير إدارة المشروعات العامة من التدخل السياسي الإداري، وإعطائها قدرا من الاستقلال في اتخاذ القرارات الاستثمار، التسعير، التوظيف)، وذلك لتفادي عمليات التوظيف العشوائي الذي يخفض إنتاجية عنصر العمل.

- ترشيد الإنفاق العام الجاري على عمليات الصيانة والاحلال المتعلقة بالبنية الأساسية ولكن دون الإضرار بها.

- تفادي تقديم الدعم الاقتصادي الوحدات الاقتصادية العامة التي تحقق الخسائر

2 -4-2- إجراءات السياسة النقدية:

تهدف إجراءات السياسة النقدية إلى تطوير السوق النقدية وتحسين أداء السياسة النقدية من أجل دعم سعر الصرف الجديد للعملة المحلية، وضبط معدلات التضخم وترقية المنافسة في النظام المصري بتشجيع إنشاء البنوك الخاصة.

وهذا من منطلق أن السياسة النقدية تؤثر على الطلب الكلي وتعمل على توجيهه في أوقات زيادة معدلات التضخم، وكذلك تؤثر على إجمالي النفقات عن طريق ترشيد الائتمان وضبط معدلات التوسع النقدي، لتحقيق استقرار هذا الأخير، وإصلاح خلل الهياكل التمويلية اعتمادا على تحرير أسعار الفائدة واستخدام حدود عليا للائتمان، والحد من الإصدار النقدي الجديد

الذي يهدف إلى رفع معدلات الادخار وتخفيض معدلات التضخم، وهذا بعد قيام البنك المركزي بالتحول من أساليب الرقابة النقدية المباشرة إلى الأساليب غير المباشرة.

ولقد اتجهت السلطة النقدية في الجزائر نحو تبني سياسة نقدية تقييدية أسهمت في تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، حيث كان الهدف في هذا الجانب هو المحافظة على الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار فضلا عن توفير التمويل اللازم للوحدات الإنتاجية في الاقتصاد، وتجسيدا لأهداف الإصلاح تم الاعتماد على حزمة من الإجراءات.

حيث كانت عناصر السياسة النقدية التقييدية التي تتبعها الجزائر في إطار برنامج التثبيت الاقتصادي كالآتي:

1- تقليص التوسع النقدي من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994.

2- رفع معدل إعادة الخصم إلى 15% والمعدل المحوري لبنك الجزائر إلى 20%.

3- رفع معدل الادخار المتعلق بالسكن إلى 10% و14% بالنسبة الدفاتر الادخار الأخرى.

4- منح الحزينة معدلات فائدة ب 16.5 % على سندات التجهيز.

5- دعم قيمة الدينار الجزائري

2-5- برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر خلال الفترة (1995-1998):

سياسة التعديل الهيكلي هي سياسة تشتمل على برنامج متوسط الأجل ويعتبر الأوسع والأشمل لمدة ثلاث سنوات يمتد من: 1995/05/22 إلى 1998.

ويشرف عليه البنك الدولي ويهدف إلى استقرار الاقتصاد الكلي لتخطي مرحلة التحول نحو اقتصاد بأقل التكاليف، ويهتم بالمشاكل الهيكلية للنظام الإنتاجي، كما يسمح تطبيق البرنامج بالاستفادة من قرض ب 1. 70 مليار دولار يسدد على مدار عشر سنوات مع الإعفاء لمدة خمس سنوات من الفائدة، وتوزع أهداف هذا البرنامج على شقين أساسيين هما:

- إعادة توزيع موارد الاقتصاد بالاعتماد على عائدات الصادرات.
- تقليل الاعتماد على المديونية الخارجية وتوسيع ميكانيزم السوق.

وتتفرع من هذين الهدفين أهداف أخرى، يمكن ايجازها فيما يلي:

- تحقيق نمو اقتصادي ضمن إطار الاستقرار، وضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث تم توقع تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الخام الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج.
- العمل على الخفض التدريجي لعجز الميزان التجاري الخارجي من 6.9 % من الناتج المحلي الخام في 94/1995 إلى 2. 2% خلال 97/1998.
- إرساء نظام الصرف واستقراره في ظل إنشاء سوق ما بين البنوك وإحداث مكاتب للصرف، ابتداء من 01 جانفي 1996 والعمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الخارجية الجارية.
- التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية.

ويتضمن برنامج التعديل الهيكلي مجموعة من الإجراءات العميقة في الهيكل الاقتصادي محاوره الرئيسية هي:

2-5-1- تحرير التجارة الخارجية والتحكم في نظام الصرف:

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا، سواء بتحرير بعض المواد الأساسية وإلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك، والاتحاد بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير، كما أن تخفيض قيمة الدينار وإنشاء مكاتب للصرف وفتح البنوك للرأسمال الأجنبي كانت أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي، وقد طبقت الدولة حرية التجارة ابتداء من جانفي 1995، وتم إلغاء الحواجز التي تعيق تحرير التجارة الخارجية، ولكن بشروط تتضمن قواعد تحليل عمليات الاستيراد وتحديد مجال تدخل المتعاملين الجزائريين الخواص العموميين بكل حرية.

كما قامت السلطات من أجل التحكم في نظام الصرف بالعديد من الإجراءات منها:

- تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار.
- إنشاء نظام تعويم موجه عن طريق حصت تثبيت بين بنات الجزائر والبنوك التجارية.
- تحويل حصص تثبيت إلى سوق الصرف بين البنوك ووسطاء معتمدين آخرين.
- إنشاء مكاتب للصرف.

2 -5-2 - تحرير الأسعار الداخلية:

باعتبار السعر أداة أساسية في قيادة الاقتصاد الوطني فإن البرنامج جاء بعدة إجراءات أساسية للإصلاح نصب في اتجاه تحرير الأسعار، وذلك من خلال إزالة التشوهات والاختلالات السعرية وإزالة الفوارق بينها وبين الأسعار العالمية، كما تحث سياسة التعديل على التوزيع السليم للموارد من خلال آليات السوق الحر.

2-5-3- تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية:

إن الإجراءات المتخذة المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية وحدها غير كافية من وجهة نظر البرنامج، لذلك ندمت مجموعة أخرى من الإجراءات تهدف إلى إصلاح المؤسسات العمومية من جهة، وتنمية القطاع الخاص من جهة أخرى، ومن ذلك:

*** إعادة الهيكلة والتطهير المالي:**

يطبق هذا الأسلوب على المؤسسات العمومية الخاسرة والتي ينتظر منها أن تنتعش مستقبلا، أي أن أسلوب إعادة الهيكلة لا يعتبر نقل الملكية العامة للقطاع، وإنما هو مرحلة تحضير لعملية الخوصصة وذلك على أساس إصلاح وإعادة تنظيم المؤسسات العمومية، ويتخذ هذا الأسلوب مجموعة من الأشكال:

- تحويل المؤسسات العمومية إلى مؤسسات قابضة.
- التخلص من بعض الأنشطة مع احتفاظ الحكومة ببعض منها.

تعتبر عملية إعادة الهيكلة عملية منظمة تهدف إلى إزالة الاختلالات الواقعة في المؤسسات العمومية، وهذا التغيير يأتي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والوصول إلى درجة عالية من الكفاءة الاقتصادية، وتنقسم عملية إعادة الهيكلة إلى:

- إعادة الهيكلة العضوية: فكبر حجم المؤسسات وتجمع هياكلها في كيان واحد ينتج عنه عدة مشاكل، منها التدخلات الخارجية، وكذلك صعوبة عملية التسيير واتخاذ القرارات، وكل هذا أدى إلى:

  - عدم تحقيق النتائج المسطرة في الخطة
  - ارتفاع تكاليف الاستثمار
  - نقص في المردودية

- إعادة الهيكلة المالية: نظرة للوضعية الخطيرة التي عرفتها معظم المؤسسات العمومية الأمر الذي فرض على معظم الدول مباشرة عملية التصحيح المالي، لتمكين المؤسسة من الانطلاق من جديد ولاقتراح سياسات تسير فعالة تعمل على تعزيز مدخرات القطاع العام بغية تحقيق هدفين، هما:

- توفير موارد محلية وأجنبية إضافة لتنمية القطاع الخاص
- مساندة الاستثمارات العامة الإنتاجية.

*** برنامج خصخصة مؤسسات القطاع العام:**

لقد عرف القانون الجزائري الخصخصة حسب المادة الأولى من الأمر رقم (98-22) على أنها معاملة أو معاملات تجارية تتضمن تحويل ملكية كل الأصول المادية والمعنوية في مؤسسة عامة أو جزء منها أو كان رأسماله أو جزء منه لصالح أشخاص طبيعيين خواص، وتحويل تسيير مؤسسات عامة إلى أشخاص طبيعيين أو معنويون خواص وذلك بواسطة صيغ تعاقدية.

ولقد حسد مشروع الخوصصة فعلية في منتصف التسعينيات من القرن العشرين بإصدار أول قانون مفصل والذي اعتبر ميلاد المشروع الخوصصة في الجزائر، ثم عدل بقانون ثاني عام 1997، وتم توسيع الإطار القانوني الذي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية بتعديل القانون السايق سنة 2001.

وفي أفريل 1996 بدأ تنفيذ برنامج الخوصصة بمساعدة البنك الدولي، وفي هذه السنة صيغت أعمال صندوق التطهير المالي معلنة بذلك عملية الإنقاذ الحكومية (انتهت جميع المدفوعات في مارس 1997)"، كما تم عرض 200 مؤسسة عمومية في مجال الخدمات بعملية الخوصصة في أفريل 1996، كما تم نشر القائمة 250 مؤسسة عمومية كبيرة معنية بعملية الخوصصة خلال سنتي (1998-1999).

ورغم أن هذه القوانين والنصوص صدرت في فترة وجيزة إلا أنه تأخر الإسراع بعملية الخوصصة، وقد واجهت هذه العملية بطء نسبي خاصة المؤسسات العمومية المحلية والتي كان عددها 1323 مؤسسة في سنة 1994، تم بيع 696 منها للعمال والمسيرين في الفترة 94-1998، وتم حل الباقي منها وتصفية ممتلكاته.

وأما بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية العمومية الكبيرة فقد تم حل 134 مؤسسة، كما تم نشر قائمة ب 250 مؤسسة تمثل 30% من مجموع المؤسسات في سنة 1996 من أجل خوصصتها، وإلى غاية سنة 2000 فإن العملية عرفت تأخرا كبيرا نظرا لتكاليف التقييم المبالغ فيها وإبطاء الإجراءات ودراسة الملفات.

أما الخوصصة عن طريق فتح رأس المال في البورصة فبدأت هي الأخرى بداية محتشمة، حيث نسجل دخول ثلاث مؤسسات فقط وهي رياض - سطيف - وصيدال وفندق الأوراسي من خلال بيع جزء من أسهمها للجمهور، كما عرفت الخوصصة عن طريق فتح الرأسمال الاجتماعي للأجانب خوصصة مؤسسئين هما: مؤسسة سيدار الحجار (SIDAR) ومؤسسة مواد التنظيف (ENAD)

المحور الثاني: تطور برامج السياسات الاقتصادية المعتمدة على سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2016):

أولا: ماهية سياسة الإنعاش الاقتصادي

1- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي:

تدخل سياسة الإنعاش الاقتصادي ضمن السياسات الاقتصادية وتهدف هذه السياسة إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية مستخدمة العجز الموازي في عصر الاستثمار (الأجور والاستهلاك، تسهيلات الفروض... الخ)، وهذه السياسة مستوحاة من الفكر الكينزي.

وبعبارة أخرى هي سياسة اقتصادية هدفها إنعاش النشاط الاقتصادي، أي زيادة الإنتاج والشغل عن طريق دعم طلب العائلات والمؤسسات ومن ثم فهي ترتكز على سياسات نقدية وميزائية توسعية

2- أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي:

وفقا للوثيقة الرسمية الصادرة عن رئاسة الحكومة المتعلقة بأهداف هذه السياسية، فقد حددت فيما يلي:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
- خلق مناصب العمل والحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ويكون تحقيق تلك الأهداف الرئيسية عير أهداف وسيطة تعتبر بمثابة قنوات يمكن من خلالها التوصل إلى الأهداف الرئيسية، وهي:

- تنشيط الطلب الكلي، وفي ذلك تحول السياسة الاقتصادية من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكيني الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية التنشيط الاقتصاد، وخصوصا عن طريق الإنفاق العام الذي تزيد فعاليته في رفع معدلات النمو الاقتصادي وخلق مناصب شغل وذلك عن طريق مضاعف الإنفاق العام، حيث يمثل إضافة هامة للطلب الكلي الذي يعتبر انخفاضه السبب الرئيسي في الركود الاقتصادي.

- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاجتماعي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.

3- وسائل سياسة الإنعاش الاقتصادي:

للقيام بهذه السياسة، تستعمل الدولة عادة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتنشيط الطلب الكلي، أو العرض الكلي، أو الاثنين معا.

تطبق سياسة الإنعاش بواسطة الطلب عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة، ...) أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، وغيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، وبالتالي تحفيز للطلب، وبما أنها تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع فإن هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تدرج ضمن الأدوات التلقائية لسياسة الميزانية (مع نظم الضرائب التصاعدية، مثلا التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه).

- الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات.

- مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة (لاسيما في مجال البنى التحتية) كحل مؤقت لمشكلة البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من الانتعاش وتوفير مناصب شغل مناسبة للعاطلين عن العمل.

- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد، ومن ثم حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشها.

أما فيما يخص سياسة الإنعاش بواسطة العرض (التي تهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية)، فإن تدخل الدولة (غير المباشر) يكون في الغالب بواسطة وسيلتين رئيسيتين هما:

- تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص.

- القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسجيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطها، مثل: تطوير شبكات النقل والمواصلات أو برامج التكوين المهني والجامعي وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيات الجديدة، حيث أن الكثير من هذه الاستثمارات تؤدي في النهاية إلى (توفيرات خارجية) هامة الصالح المؤسسات.

4- الشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش وفعاليتها:

لكي تكون سياسة الإنعاش الاقتصادي فعالة لابد من توفر بعض الشروط الأساسية، تذكر منها:

- يجب أن تتوفر المؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها، خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة، أي أن تكون هناك مرونة قوية للإنتاج بالنسبة للطلب.
- ألا يكون اتجاه قوي لتلبية الطلب (الإضافي خاصة) بواسطة المنتجات الأجنبية، حيث أن أثر سياسة الإنعاش على التشغيل خاصة تكون في هذه الحالة ضعيفة، كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني، أي يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا.
- ألا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد، وهو ما يؤدي إلى تدهور رصيد الميزان التجارية.
- يجب ألا تسرع المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة لتلبية الطلب الإضافي.

وفي الأخير، يمكن القول أن سياسة الإنعاش تكون فعالة إذا كان الناتج المحلي الخام الفعلي بدون تضخم كبير وبدون عجز خارجي هام، يقترب كثيرة من الناتج المحلي الخام المحتمل أو الكامل، والذي يعني الاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية، وتبعا لذلك يصبح من الضروري القيام بمقارنة بين الناتج المحلي الخام الكامل والناتج المحلي الحام الفعلي، أي حساب الفرق بينهما، أو ما يسمى ب: فجوة أوكن.

ثانيا: تطور برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر منذ 2001

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية سنة 2000 يدرك أن الاقتصاد الوطني بدأ يخوض برامج إصلاحات اقتصادية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك التي طبقت سابقة، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي، وقد تم تحسيد هذه السياسة من خلال برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي بدأ تنفيذها منذ سنة 2001.

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

سنتناول إبراز مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) من خلال التطرق إلى توضيح أهم الدوافع وأسباب تبني هذا البرنامج وكذا استراتيجية تنفيذه.

1-1- أهم الدوافع لتبني سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر:

من أهم الدوافع والأسباب التي أدت إلى تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر منذ سنة 2001، تتمثل في الظروف والأوضاع التي كانت سائدة خلال الفترة التي سبقت تنفيذ هذه السياسية، ويمكن اختصار بعضها فيما يلي:

أ- ضعف معدلات النمو الاقتصادي: عرف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا واضحا خلال الفترة (1995-2000)، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل نمو الناتج المحلي	3.8	3.8	1.3	5.1	3.3	2.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول رقم نلاحظ تراجع معدلات النمو حيث انخفضت مقدار 1% بين سنتي (1999-2000)، حيث تراجع إلى 2.4 % سنة 2000 ويعتبر هذا المعدل غير كاف لتلبية حاجات السكان المستعجلة لاسيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة ، كما يعتبر هذا المعدل ليس بإمكانه تحريك الطاقات الكامنة والمعطلة، والأمر الأكثر خطورة هو الانخفاض الشديد في نسبة مساهمة القطاع الصناعي خارج المحروقات في هذا المعدل، فرغم الإجراءات التحفيزية المصاحبة القانون الاستثمار لسنة 1993، إلا أن الاستثمارات المحلية

والأجنبية خارج قطاع المحروقات لم تعرف تطورا ملحوظ خلال هذه الفترة وذلك لعدة أسباب وعراقيل، مما زاد في تعميق أزمة سوق العمل بالإضافة إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

ب- ارتفاع حجم البطالة: شهدت الفترة ما قبل برنامج الإنعاش الاقتصادي ارتفاع متزايدة من سنة إلى أخرى في معدلات البطالة، حيث بدأ ارتفاع معدلات البطالة مع الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة 1986، إذ ارتفع معدل البطالة من 9.7 % سنة 1985 إلى 21.4 % سنة 1987، أي بزيادة قدرها 11.7 %، ثم عرفت هذه النسبة تطورا منتظمة ابتداء من سنة 1990 إلى أن وصلت إلى أعلى معدل لها سنة 2000 إذ بلغت 29.8%، ويعود ذلك إلى غلق معظم المؤسسات الاقتصادية العمومية والتي ترتب عنها تسريح الآلاف من العمال وأدى إلى زيادة الفئة العاطلة، بالإضافة إلى الوضع الأمني الذي عاشته الجزائر خلال هذه الفترة التي أدت إلى خراب وتدمير مباني ومؤسسات وطرقات .... إلخ قدرت ب 30 مليار دولار، وانجر عن هذه الحالة تقلص قيمة دخول استثمارات أجنبية إلى الجزائر في هذه الفترة، والتي قدرت به 60 مليون دولار أمريكي خارج المحروقات، بينما تلقت تونس خلال نفس الفترة 3 مليار دولار، وتلقت المغرب 20.8 مليار دولار، كما انخفضت الاستثمارات العمومية خارج قطاع المحروقات كنتيجة لتلك الوضعية حيث سجلت الجزائر سنة 1999 حجما شاملا من الاستثمارات قدره (530 مليون دولار من بينها 500 مليون دولار في مجال المحروقات والبقية في قطاع الصيدلة.

وما زاد من خطورة مشكلة البطالة خلال تلك الفترة أن أكثر من 80% من البطالين لا تتجاوز أعمارهم 30 مملة، وزيادة بطالة أصحاب الشهادات من التعليم العالي، إذ بلغ عددهم 80000 في سنة 1996 وحوالي 100000 سنة 1998، وأمام هذه الوضعية وفي ظل تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الحكومة إلى تطبيق البرنامج الذي كان من بين أهدافه الرئيسية تقليص نسبة البطالة.

ج- ارتفاع نسبة الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للسكان: حيث بلغ معدل الفقر أعلى نسبة له سنة 1995 حيث وصل إلى 14.1 % من مجموع السكان، وهو ما يعادل 3986000 فقيرة بعدما كان لا يتجاوز نسبة 8.1% سنة 1986.

ويفسر هذا الارتفاع بالآثار التي خلفتها الأزمة الاقتصادية سنة 1986 على مختلف القطاعات الاقتصادية مما أدى إلى انخفاض الدخل الفردي ينسب كبيرة، وكذلك الإصلاحات

الاقتصادية المدعومة وما تضمنته من إجراءات أدت إلى تحرير أسعار المنتجات وتقليص الدعم الحكومي للمنتجات الغذائية الأساسية، وتدهور القدرة الشرائية نتيجة للتخفيضات المتتالية لسعر الصرف الدينار الجزائري.

إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع الفقر يعود إلى الأزمة الأمنية خلال التسعينيات التي كان فما أثر كبير على حياة السكان والظروف المعيشية.

وقد سجل معدل الفقر انخفاض طفيفة خلال الفترة (1995-2000)، إذ بلغ 12.1 % سنة 2000 بعدما كان يساوي 14.1 % عام 1995، ورغم هذا الانخفاض الطفيف في معدلات الفقر إلا أنه يعتبر من أهم الدوافع للحكومة الجزائرية مباشرة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي من أجل التخفيف من هذه الظاهرة.

د- الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصة الخارجية منها: حيث عرفت نسبة خدمة المديونية سنة 2000 انخفاضا ملموسا عما كانت عليه سنة 1998، حيث بلغت 19.8 % بالنسبة لمجموع إيرادات الصادرات، بعد أن كانت 47.5 %، فضلا عن الاستقرار الذي تشهده التوازنات المالية الكلية والمتزامن مع تحسن ملحوظ في كل من حجم المديونية « 25 . 261 مليار دولار سنة 2000» احتياطي الصرف «11.9 مليار دولار أميركي» ورصيد ميزان المدفوعات 7.57 مليار دولار لنفس السنة»، مع بقاء معدلات التضخم أقل من نسبة 1% «0.3 % سنة 2000».

هـ- التنبؤ بوفرة مالية: وفرة مالية بدأت تظهر بوادرها مع بداية القرن العشرين، حيث بلغ رصيد الميزانية العامة 400 مليار دج، وصاحب هذه الوفرة المالية ضعف شديد معدلات النمو خارج الحروقات به 2.2 % سنة 2000، فضلا عن الوضعية الاجتماعية الصعبة للمواطنين.

1-2 - مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذي القرار في الجزائر أداة من أدوات السياسات الاقتصادية والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، وهو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالجزائر، مركزة على المشاريع الاقتصادية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية، وجاءت ملامح هذا البرنامج في الجزائر من خلال برنامج رئيس الجمهورية الانتخابي ، ثم ظهر كمحور ثالث في برنامج حكومي وكهدف استراتيجي لتحسين مستوى معيشة المواطنين وتعميم التطور الاقتصادي والتوزيع العادل لثمار النمو.

كما أنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمان كما ترمي تلك الأنشطة إلى توفير مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية.

وقد أقر هذا البرنامج في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001-2004) بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج، أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامج ضخمة قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ 11.9 مليار دولار.

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وفك العزلة عن المناطق النائية.
- إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها.
- تطوير المنشآت الصحية.
- تحسين ظروف تمدرس التلاميذ وإعادة تأهيل المرافق الاجتماعية.
- تطوير المنشآت والمرافق الجوارية.
- توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية.
- توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة.
- تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع.
- تنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيف من التبعية بالاعتماد على إصلاح الأراضي بالجنوب.

1-2-1- خصائص ومداخل البرنامج:

* يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي و بافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار يؤدي إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص حجم البطالة وهذا في ظل النتائج المترتبة عن فترة الإصلاحات الهيكلية، والتي وإن كانت قد نجحت في ضبط وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، فإنها لم تتمكن من تحفيز معدل النمو الاقتصادي للارتفاع، ولا بعد هذا البرنامج تنص من الإصلاحات

التي لا بد من إجرائها على الاقتصاد الجزائري، وإنما هو إجراء مرافق يسمح بتعميق هذه الإصلاحات تحت ظروف أكثر ملاءمة .

* نجاح هذا البرنامج مرهون بتطبيق إصلاحات اقتصادية، تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي وقطاع الطاقة والمناجم والكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية والقطاع الاقتصادي العام والإدارة الجمالية وتنظيم الاستثمار وإجراءاته.

* توجيه النفقات الاستثمارية إلى القطاعات ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي ومن أهمها الأشغال العمومية، الصحة، التعليم، الفلاحة وغيرها من القطاعات ذات الأثر المزدوج، فمن جهة تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال الطالب التي تحدثه العمليات الاستثمارية المخصصة لها، ومن جهة أخرى فإن عمليات الإنشاء أو التحسين هذه المنشآت من شأنها أن تحسن من الخدمات المقدمة للأفراد وبالتالي تحسين ظروف الحياة لهم.

1-2-2- المعطيات التي بني عليها البرنامج:

تبنت الحكومة برنامج الإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي كبير والذي قدر ب 07 مليار دولار وفقا للمعطيات التالية:

- عدم تضرر التوازنات المالية، حيث أن حاجات التمويل من الخزينة العمومية لعامي 2002 و2003 لن تتسبب في مشاكل أساسية بالنسبة للتمويل، إذ يمكن ضمان تغطيتها بتعبئة القروض الخارجية التنازلية وتحسين مدخلات الجباية العامة وتدخلات الحزينة في الأسواق النقدية والمالية عند الحاجة.
- تخفيض الديون الخارجية، حيث كان تنوي الحكومة تقليصها إلى حدود 22 مليار سنة 2004، في حين أن خدمات الديون تنزل إلى أقل من 20% من إيرادات الصادرات.
- العمل على تحقيق معدلات نمو تتراوح بين 5% و6% مع تخفيض كبير لمعدلات البطالة، فضلا عن العمل على تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية، بتخفيض نسبة الفقر في الجزائر وكذا الرفع من سقف السكنات الموجهة للأفراد.
- عدم الخوف من ارتفاع معدلات التضخم، والتي بقيت أقل من 10 %، وذلك نظرا لكون الاقتصاد يعرف تعطيلا واضحة وكبيرة للطاقات الإنتاجية.

- يمكن تكيف وتحجيم البرنامج وفقا للظروف السائدة، حيث أن البرنامج أعده وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر، وتم الشروع فعلية في تنفيذ البرنامج من خلال التكفل بالشطر الأول للبرنامج ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

1-2-3- استراتيجية برنامج الإنعاش الاقتصادي:

إن برامج التعديل الهيكلي المطبقة من أجل استرجاع توازن الاقتصاد الكلي أدت إلى تقليص في المستوى المعيشي للسكان، وهذه البرامج المتمثلة في الإصلاحات المؤسسية والهيكلية كان هدفها هو تمكين الاقتصاد الوطني من الاندماج في الاقتصاد العالمي ، لكن نتائج هذه الأخيرة كان لها آثار غير مرغوبة فيها على مستوى معيشة السكان، كما أنها لم تؤدي إلى تحسين أداء إنتاجية الهياكل الاقتصادية، وبالتالي ركزت الحكومة على العمل وفقاً لتكييف مسار عملية الإصلاح لتشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية لتصبح المصدر الرئيسي للثروة.

وهكذا فإن الحكومة توصلت إلى نتيجة تقضي بأنه دون تحضير فضاء اقتصادي، ودون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها، ودون تعبئة الادخار المحلي، ودون خلق القدرة الشرائية، فإن إقامة استراتيجية للإنعاش الاقتصادي قائمه على الإصلاحات العامة لإطار التسيير وإصلاحات هياكل الاقتصاد الوطني قد تصطدم بعراقيل سريعة في تطبيق، بل تزيد من حدة تفكك الاقتصاد الجزائري على المستوى الجغرافي والاجتماعي، وعليه من الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحيح آثار التفكيك وتحيئة بلادنا إلى إنعاش أفضل.

وتقوم هذه الاستراتيجية على تحفيز كبير من طرف الدولة عن طريق إنعاش الطلب لإنعاش الاقتصاد، وتقليص نسبة البطالة ودعم الإنتاج الوطني، معتمدة على مداخيل المحروقات بصفة أساسية.

1-2-4- السياسات المصاحبة للبرنامج:

إن تطبيق الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن أجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة، وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجمالية والأحكام المالية والموضحة في الجدول التالي:

الجدول يمثل السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي القطاعات

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	1	0.7	-	2
صندوق التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

يلاحظ من خلال الجدول أن الحكومة سعت إلى تحقيق أهداف البرنامج من خلال التطرق إلى تغيرات وسياسات موافقة للبرنامج، أي تخصيص موارد مالية رمت إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى جعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي والشراكة مع الاتحاد الأوروبي والوصول للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

1-2-5- مضمون البرنامج:

نتيجة التحسن لبعض المتغيرات الاقتصادية أعلنت الحكومة مسنة 2001 الشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، وهو في جوهره برنامج الإنعاش الاجتماعي.

وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي مقدر ب 525 مليار دينار جزائري ما يعادل 7 مليار دولار، خصص أساسا لدعم نفقات التجهيز، ويمكن ملاحظة التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجدول الاتي:

جدول التوزيع الزمني لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2001-2004)

السنوات	المبالغ المالية (مليار دج)	نسبة المبالغ
2001	205.40	39.10
2002	185.90	35.41

2003	113.20	21.56
2004	20.50	3.90
المجموع	525	100

المصدر: رئاسة الحكومة: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2-3) أن المخصصات الموزعة تركزت في السنتين الأوليتين من فترة تنفيذ البرنامج، وهذا يعكس رغبة الدولة في تسريع وتسيير الإنفاق خلال أقصر مدة ممكنة ومن ثم استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي، سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي وإنشاء مناصب العمل والتطوير من ناحية أخرى، كما توزعت تلك المبالغ المالية على عدد من المشاريع الخاصة بالبرنامج حسب القطاعات الاقتصادية التي استهدفها، وبلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن هذا البرنامج 15974 مشروعا.

كما يتمحور توزيع رخصة البرنامج الكلية على مختلف القطاعات الرئيسية والذي يتوزع حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف المجالات، وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول يبين مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ مليار. دج	مجموع النسب %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001/ الدورة العامة.

ما يتم ملاحظته من خلال الجدول هو استحواذ قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 40.10 % من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وهذا دليل على عزم الدولة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة، نتيجة ما خلقه الوضع الأمني من خراب وتوقف الاستثمارات، كما يلاحظ كذلك تمركز قطاع التنمية المحلية والبشرية في هذا البرنامج على المرتبة الثانية بنسبة 38.8 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وذلك راجع لتدارك التأخر في مشاريع الصحة والتعليم الذي كان ناتجا عن تقليص الإنفاق العام في فترة التسعينيات من القرن العشرين، كما توزع باقي اعتمادات البرنامج على القطاعات الأخرى منها دعم الإصلاحات وكذلك دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري.

ثالثا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005-2009)

جاء الإعلان عن هذا البرنامج التنموي في إطار ما يسمى سياسة دعم النمو، والتي تعتبر سياسة مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو، وبالتالي التقليص من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات، معنى الوصول إلى مستوى توفير القيمة المضاعفة من خلال الناتج والإنتاجية.

1- أهم المعطيات والتنبؤات التي بني عليها البرنامج:

إن القائمين على البرنامج، اعتمدوا في تسطيرهم الأهداف البرنامج على أمرين هامين:

- العمل على توفير تواصل بين الأهداف المسطرة حاليا وبين ما تم تسطيره سابقا، جعلها جزء من استراتيجية واضحة ومتكاملة، مما يسهل ضمان تحقيقها.
- أن التنبؤات التي تضمنها البرنامج بليت أساسا على المعطيات والمؤشرات الاقتصادية المتنوعة التي عرفتها سنة 2004، وهي بذلك قد شكلت محركة ومنطلق رئيسية للبرنامج.

ومن هنا فإنه سيعتمد البحث على توضيح مختلف هذه المعطيات، من أجل إعطاء صورة واضحة للمؤشرات التي من خلالها تم إطلاق هذا البرنامج، وهي كما يلي:

- **وضعية اقتصادية جد إيجابية:** تمثلت في الارتفاع المتواصل لمعدل النمو، فبعد أن كان لا يتجاوز نسبة 2.1 % سنة 2002 فقد بلغ سنة 2004 نسبة 55.1 %، وانخفاض معدلات التضخم.

- **التنبؤ بوفرة مالية:** نظرة للارتفاع المستمر لأسعار البترول على المدى المتوسط نتيجة لبروز بوادر اختلال بين العرض والطلب العالميين، فضلا عن مختلف الاضطرابات السياسية التي تشهدها الساحة الدولية، وهو ما انعكس إيجابية على ميزان المدفوعات، وحجم المديونية الداخلية والخارجية، وكذا ارتفاع التحصيلات المالية للدولة، وارتفاع الجباية العادية يفضل الانتعاش الاقتصادي، مما أدى إلى ظهور بوادر وفرة مالية، وهو ما ستتطرق إليه الدراسة فيما يلي:

أ. الارتفاع الحاصل في الإيرادات الجبائية: إن التحصيلات الجبائية التي شهدتها سنة 2000 - سواء كانت بترولية أو عادية - تعثير سابقة من نوعها، حيث لم تشهدها الجزائر منذ الاستقلال، وهو ما شكل دافعا قويا لدى الحكومة للشروع في تطبيق برنامج دعم النمو، هذا في ظل دراسات تنبؤية، تؤكد على بقاء هذه النسبة عند هذا المستوى بل وارتفاعها.

ب. احتياطات مالية لدى الصندوق الوطني لضبط الموارد: أنشئ صندوق ضبط الموارد بناء على قانون المالية التكميلي لسنة 2000، وهو هيئة تابعة للخزينة العمومية، وتتمثل أهم إيراداته في المبالغ المالية الناجمة عن الفارق بين تقديرات الجباية البترولية المحددة في قانون المالية وما تم تحصيله فعلا، وحددت مهمته أساسا في امتصاص الفوائض المالية السنوية لميزانية الدولة ، وتعتبر الاحتياطات التي يحويها الصندوق من أهم العوامل المساعدة على الشروع في تنفيذ مختلف البرامج التنموية، وأهمها برنامج دعم النمو، حيث عرفت سنتي (2004 - 2003) زيادة كبيرة في حجم هذه الاحتياطات، يفضل الارتفاع الحاصل في الإيرادات البترولية نتيجة الارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية (لتوضيح تطور احتياطات الصندوق منذ سنة إنشائه إلى غاية سنة 2004)

ج. التحسن الملحوظ في المداخيل غير الجبائية: تتنوع المداخيل غير الجبائية بالنسبة للدولة، وأهمها مداخيل الأملاك العمومية، وكذا المداخيل الناتجة عن أرياح القطاع الاقتصادي العمومي، والذي يعتبر أكبر مساهم فيها، حيث وإن عدنا إلى سنة 2004 نجد أن هذه المداخيل تجاوزت 140 مليار دينار، موزعة على مختلف الفروع (مثل: أرباح شركة سوناطراك 85 مليار دينار، أرباح بنك الجزائر 30 مليار دينار، أرباح القطاع الصناعي 15 مليار دينار، أرباح شركة سونلغاز 03 مليار دينار، أرباح قطاع البنوك 1.1 مليار دينار، أرباح قطاعات التأمين 0.3 مليار دينار أرباح الوكالة الوطنية للاتصالات 14.4 مليار دينار).

2- أهداف البرنامج:

كما سطر هذا البرنامج في إطار استخدام نفس الأدوات التي استخدمت في البرامج السابقة وأهمها الإنفاق الحكومي الاستثماري، وكذا تحسب العديد من السلبيات التي ميزت ما سبقه من برامج من شأنها إعطاء المزيد من الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، وقد سطر البرنامج أهدافا واضحة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- العمل على اتباع أنجع السبل للقضاء على آفة الفقر، وذلك من خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى معيشة الأفراد وظروف حياتهم، وإرساء آليات حقيقية لتجسيد التنمية البشرية.
- العمل على رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه في الفترة السابقة (2001 - 2004).
- العمل على تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن، خاصة الريفية منها والمتضررة من آفة الإرهاب واستكمال الإطار التحفيزي والاستثمار: ويكون ذلك عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي.
- مواكبة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي، سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي أو البنكي.
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة، قصد محاربة الغش والحضارية والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين سياسية واقتصاديا أثر بالسلب على حجم ونوعية الخدمات العامة المقدمة للمجتمع، وهذا ما يجعل ضرورة الإسراع في تحديثها وتوسيعها قصد تحسين المستوى المعيشي للأفراد من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة النشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.

- تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب التعليمي أو الصحي أو الأمني؛ و تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: وذلك راجع للدور الذي تلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في النشاط الاقتصادي، فالموارد البشرية تعد من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، فعملية تطويرها المتواصل يجنب الندرة فيها عن طريق رفع وترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات و انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

3- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009)

من أجل تحقيق الأهداف السابقة والتي تعتبر مكملة لإنجازات البرنامج السابق فقد خصص هذا البرنامج غلاف مالي بلغ في شكله الأصلي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار، كما شهد هذا البرنامج منذ انطلاقه في 08 أفريل 2005 إلى اختتامه في 31 ديسمبر 2009 ميزانيات إضافية وبرامج جديدة سمحت بما الإيرادات الجيدة للخزينة، وقد تضمنت ما يلي:

- برنامج تكميلية خاصة لفائدة ولايات الجنوب، صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006 بمبلغ 177 مليار دج، وذلك من أجل فك العزلة عن الجنوب وفك الضغط عن الشمال، وهذا ما يؤكد أهمية السياسة التنموية التي قامت بها السلطات من أجل إعادة التوازن الديمغرافي عبر مختلف مناطق الوطن.
- برنامج تكميلية خاصة لفائدة ولايات الهضاب العليا صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دج.
- برنامج تكميلية من 270.000 وحدة سكنية لامتصاص السكنات الهشة، صودق عليه في مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دج.
- 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية التي أعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال السنوات (2005-2006).

كما أن البنك الدولي يرى أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر، حيث أضيف له بعد إقراره البرامج التكميلية السابقة الذكر والموارد المتبقية

من برنامج الإنعاش الاقتصادي، والصناديق الإضافية والمقدرة ب 1191 مليار دج، التحويلات الخاصة بالحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج.

ولقد تم توزيع الأغلفة المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو في شكله الأصلي على ستة برامج فرعية، وهي كما يوضحه الجدول الاتي

الجدول يمثل التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

القطاع	المبلغ	النسبة %
1- برنامج تحسين ظروف المعيشة للسكان	**1908.5**	
- السكن	555	
- التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399.5	
- البرامج البلدية للتنمية	200	45.5
- تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	
- تزويد السكان بالماء، الكهرباء، والغاز	192.5	
- باقي القطاعات	311.5	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	**1703.1**	
- قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	40.5
- قطاع المياه	393	
- قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية:	**337.2**	
- الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	8
- الصناعة وترقية الاستثمار	18	
- السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	7.2	
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية:	**203.9**	
- العدالة والداخلية	99	
- المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	4.8
- البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال	16.3	
5- برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال	**50**	**1.2**
المجمـــــوع	**4202.7**	**100**

من خلال بيانات الجدول رقم (2-10) نلاحظ أن التوزيع القطاعي للأغلفة المالية المخصصة للبرنامج التكميلي الدعم النمو خلال الفترة (2005-2009) أكبر نية والمقدرة بـ45.5% هي مخصصة لبرنامج تحسين ظروف المعيشة للسكان، وهذا يعكس اهتمام السلطات بهذا الجانب الاجتماعي وماله من دور في تطوير الأداء الاقتصادي، كما استحوذ البرنامج الخاص لتطوير الهياكل القاعدية بنسبة 40.5 %، وباقي الغلاف المالي وزع بين البرامج الأخرى.

رابعا: تحليل مضمون برنامج توطيد النمو (2010-2014) وبرنامج الاستثمارات العمومية (2015-2019):

1- مضمون برنامج توطيد النمو (2010-2014) وأهم أهدافه:

هو استراتيجية تكاملية مع البرامج السابقة، هدف إلى تحديث الاقتصاد وخلق توازن بخصوص التجهيزات العمومية والاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، وهو يدخل في إطار ديناميكية التنمية الوطنية المباشر فيها بداية سنة 2000، وهو لا يتضمن تحديد المشاريع ومنح الموارد الضرورية لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بل يشكل أيضا القاعدة والمحرك لرؤية وسياسة تنموية محددتين من قبل رئيس الدولة.

وقد صادق مجلس الوزراء في الجزائر بتاريخ 14 ماي 2010 على برنامج توطيد النمو خلال الفترة (20102014)، ورصدت ضمن هذا البرنامج مبالغ مالية هامة بلغت 286 مليار دولار، وهو ما يمثل 21214 مليار دينار، وهو يشمل:

- برنامج جارية إلى غاية 2009، بمبلغ 9680 مليار دينار (يعادل 130 مليار دولار).
- وبرنامج جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار (أي 155 مليار دولار).

1-1- أهداف البرنامج:

يهدف البرنامج الحماسي للتنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- القضاء على البطالة في الاقتصاد الوطني من خلال استحداث 3 ملايين منصب شغل.
- دعم التنمية البشرية والتي تعتبر ركيزة الأساسية للبرنامج الحماسي للتنمية وذلك من تزويد الاقتصاد بالموارد البشرية المؤهلة.
- فك العزلة عن المناطق النائية وتحسين مستوياتهم وظروف معيشتهم.

- تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي.
- دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية ومواصلة تحسين الخدمية العمومية.
- مواصلة الجهود الرامية لتحسين التزود المياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية.
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني.
- النهوض بالاقتصاد المعرفي، وذلك من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطني وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم وتطوير البحث العلمي.
- النهوض بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.
- تطوير مناخ الاستثمار وذلك من خلال تحسين إطار الاستثمار ومحيطه.
- تطوير المحيط الإداري والقانوني والقضائي والمالي للمؤسسة.
- مواصلة التجنيد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.
- تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

ومن أجل عقلنة الإنفاق الحكومي في ظل هذا البرنامج فإن السلطات الجزائرية قامت بوضع مجموعة من الترتيبات لضمان عدم المساس بالأملاك العامة وعدم تبذير المال العام، وذلك من خلال:

- يمكن تنفيذ أي مشروع معتمد ما لم تنتهي الدراسات التكنو اقتصادية ومالم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه، عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج، يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.
- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معاد من مدونة القطاع المعني.

- تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة.
- تسريع إجراءات الصفقات، وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية.
- تدعيم أدوات الدراسة.

2-1- مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014):

وزعت المبالغ المخصصة لهذا البرنامج على سنة قطاعات، وارتكزت بنسبة كبيرة على قطاع التنمية البشرية 49.5 % من مجموع المبالغ المخصصة، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول يوضح برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

القطاع	المبلغ (مليار دج)	النسبة %
1- التنمية البشرية: وتضم التربية الوطنية والتعليم العالي والسكن والصحة والمياه، والتضامن، والشؤون الدينية، والرياضة، والمجاهدين، والتجارة ...الخ	10122	49.5
2- المنشآت القاعدية الأساسية: وتضم الأشغال العمومية: الطرقات، الموانئ، المطارات. والنقل: السكك الحديدية، المحطات، المطارات، وتهيئة الإقليم: المدن الجديدة	6448	31.5
3- تحسين وتطوير الخدمات العمومية: وتضم: العدالة، المالية، التجارة، العمل.	1666	8.16
4- التنمية الاقتصادية: وتضم: الملاحة والصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية	1566	4.8
5- الحد من البطالة (توفير مناصب شغل)	360	1.8
6- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2
المجمـــــوع	**21214**	**100**

من خلال ملاحظة بيانات الجدول نجد أن مشروعات التنمية البشرية حضيت بالأولوية هذا البرنامج بنسبة بلغت 49.5 % من إجمالي مخصصات البرنامج، والتي قدرت بـ 10122 مليار دج ويليها قطاع البنى التحتية بنسبة 31.5 %، في المقابل نجد ضعف قيمة المبالغ المخصصة لقطاع التشغيل والتكنولوجيا التي لم تحاوز 3 % لكل منهما.

1-3- أهم الأسباب التي أدت إلى تبني هذا البرنامج:

وقد أثار هذا البرنامج من حيث عبئه المالي على الخزينة العمومية عدة تساؤلات، ولكن توضح ذلك من خلال ثلاث دواعي موضوعية، وهي كالآتي:

- السبب الموضوعي الأول: في أن أي برنامج للتنمية يعتبر امتدادا للبرنامج السابق تحت تسمية البرنامج الجاري، حيث أن برنامج دعم النمو في حد ذاته كان يتضمن 1216 مليار دج.
- السبب الموضوعي الثاني: أن البرنامج الخماسي دعم النمو (2005-2009) ومنذ انطلاقه في 08 أفريل 2005 إلى غاية اختتامه في 31 ديسمبر 2009 قد شهد عمليات توسعة جوهرية سمحت ما الإيرادات الجيدة للخزينة والتي تضمنت أكثر من أربعة برامج تكميلية لفائدة كل جهات الوطن (الجنوب، الهضاب العليا، السكن الهش، برامج التنمية المحلية).
- السبب الموضوعي الثالث: يتمثل في أن البرنامج الجاري حتى 2009 قد خلف العديد من المشاريع التي تأخر تسليمها لأسباب عديدة، أهمها: ارتفاع المواد الأساسية الداخلة في الإنجاز كمواد البناء وخاصة (الاسمنت) والتي تسببت في إعادة تقييم 815 مليار دج برسم سنة 2010

2- برنامج الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة (2015-2019)

يعتبر هذا البرنامج مكملا للبرامج السابقة، وقد بدأ تنفيذه بداية من سنة 2015 برنامجا خماسية بعنوان برنامج توطيد النمو (2015-2019)، رصد له غلاف مالي إجمالي قدر بحوالي 22100 مليار دج (282 مليار دولار)، التمويل المشاريع التنموية المختلفة للخماسي القادم.

وتتمثل أهداف هذا البرنامج فيما يلي:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية، من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز ... الخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.

- بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام، بمستوى نمو سنوي قدره 7% مع حلول سنة 2019.
- إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال:

- التعجيل بالإصلاحات في مجال تشجيع الاستثمار في القطاعات والفروع البديلة للاستيراد وتثمين الموارد الطبيعية.
- توجيه جهود التحفيز والتمويل نحو القطاعات ذات الأولوية (الفلاحة والسياحة والطاقات البديلة والصناعة والرقمنة).
- جعل المساعي التحفيزية للقطاع الصناعي مشروطة بأهداف تحسين الإنتاج وتقليص الاستيراد وترقية التصدير.

- استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهود مكافحة البطالة، وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- إيلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة وقد أدى استمرار تدهور أسعار النفط إلى حالة من الاضطراب في الاقتصاد الجزائري ومصدر أزمة ظهرت تجلياتها على المستوى المائي خاصة على مستوى المالية العمومية، ولعل أبرز مؤشراتها:

- تفاقم عجز الموازنة العمومية.
- تراجع حجم ادخارات صندوق ضبط الموارد.
- تراجع مستويات الإنفاق الاستثماري الحكومي.
- ارتفاع مستوى عجز الحساب الجاري.
- التدهور المستمر في قيمة الدينار.

ونظرا للوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر يسبب انخفاض أسعار النفط دعى إلى ضرورة التحلي بسلوك صارم وشجاع خاصة في مجال النفقات العامة، نظرا لبروز جوانب عدة شاشة الاقتصاد الجزائري بسبب الوفرة المالية التي كانت في الفترات السابقة، والتي من بينها:

- اقتصار النفط على أداء الوظيفة المالية الطاقوية دون الوظيفة الإنتاجية.

- ضخامة القطاع الموازي، مما يجعل السياسات الاقتصادية غير فعالة لعدم قدرتها على الإنتقال إلى هذا القطاع، وقد كان هذا الواقع ارتدادات على عدة مستويات منها:
  - عيش المواطن الجزائري في مستويات تفوق دخله وأدائه.
  - عدم قدرة الحزينة العمومية على الاستمرار في تمويل ودعم الاستثمار العمومية وانعكاسات ذلك على القدرة في استيعاب العمالة.
  - ولادة بؤر للفساد والتبذير.
  - عدم القدرة على الاستمرار في المحافظة على السلم الاجتماعي بشكل مستدام.
  - صعوبة استقرار واستشراف المؤشرات الاقتصادية الكلية.

لهذا دعت السلطات العليا في البلاد إلى تجميد العمل ببرنامج توطيد النمو (2015-2019) والذي سخرت له الدولة ما يقارب 286 مليار دولار وذلك بداية من 31-12-2016، كما تم تحميد عدة مشاريع مبرمجة في إطار هذا البرنامج وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج ، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال الفترة المتبقية (2019/2017)، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق، كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت يطمح لها البرنامج، خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل.

المحور الثالث بعض التحديات والمشاكل التي واجهت تنفيذ برامج السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1994-2016)

وبعد التطرق إلى أهم برامج الإصلاحات الاقتصادية المنفذة خلال الفترة (1994-1998) والبرامج المنفذة خلال الفترة (2001-2016) يمكن استنتاج بعض المشكلات التي واجهت تنفيذ هذه البرامج، والتي توجز بعضها فيما يلي:

1- أسفر تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف الهيئات الدولية في الجزائر عن ظهور تكاليف اجتماعية كبيرة، وهذا نتيجة تشدد المنظمات الدولية في فرض شروطها بخصوص منح المساعدات من جهة، وبروز بعض الظروف الدولية غير المساعدة كتقلب أسعار النفط وتدهور شروط التبادل التجاري من جهة أخرى، وسيأتي إبراز أهم الآثار المترتبة على تنفيذ هذه البرامج وبصفة خاصة على جانب التشغيل في الفصل الرابع.

2. ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي:

وهذا ما أدى إلى ضعف فعالية أثر المضاعف، حيث تشير بعض الدراسات أن كل زيادة في الطلب الاستهلاكي بسبب زيادة المداخيل الناتجة عن تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية، تقابلها في المتوسط زيادة في الاستيراد تفوق 80 %، أي أن كل دينار إضافي في الاستهلاك يتسرب منه للخارج 80 سنتيما الاستيراد السلع والخدمات، والباقي 20 سنتيما فقط توظف لشراء السلع والخدمات المحلية، وهذا ما يضعف أثر فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل النشاط الاقتصادي ، وأدى إلى ارتفاع حجم الواردات بنسبة كبيرة وصلت إلى 392 . 79 % (ما يقارب أربعة أضعاف خلال فترة (2001-2016)

3- زيادة ظاهرة الفساد المالي والإداري: يشير مؤشر الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية أن الجزائر من أكثر الدول فسادة، وبصفة خاصة خلال تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على سياسة الانعاش الاقتصادي، وهذا ما يوضحه بيانات الجدول التالي:

الجدول يوضح تطور مؤشر الفساد في الجزائر

السنوات	2003	2004	2005	2006	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الرتبة	88	97	97	84	92	111	105	112	105	94	100	88	108
مؤشر الفساد	2.6	2.7	2.8	3.1	3.2	2.8	2.9	2.9	2.9	3.6	3.6	3.6	3.4
عدد الدول	133	145	158	163	180	180	178	178	182	177	175	168	176

يتبين لنا من خلال قراءتنا للجدول تفاقم مستمر لمستوى ظاهرة الفساد في الجزائر، مما انعكس على وضعية البلد التنموية، مثلما أشارت له الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد ممثلة منظمة الشفافية في الجزائر، وأضافت الجمعية أنه وللسنة الى 14 على التوالي تدرج الجزائر في قائمة الدول الأكثر فسادا، كما يشير تقرير البنك الدولي عن أوضاع الحوكمة، والذي يعتمد على مدى تورط السياسيين والبرلمانيين والقضاة وموظفي الحكومة ومسؤولي الضرائب والجمارك في قضايا الرشوة والفساد أن الجزائر بيئة تنمي مظاهر الفساد.

وقد أوضح البنك الدولي أن ضعف المؤسسات العامة في الدولة وغياب الشفافية في الإدارة العامة وضعف الحد من المسؤولين الفاسدين ... الخ، كلها أسباب أدت إلى تزايد الفساد في الجزائر.

4- الارتفاع الكبير للمخصصات الاستثمارية:

ويبرز ذلك من خلال ارتفاع حجم الإنفاق العام خلال فترة تنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية منذ سنة 2001، حيث وصلت قيمة المخصصات الثلاث برامج من (20012014) حوالي 538 مليار دولار، وإذا أضفنا برنامج الاستثمارات العمومية (2015-2019) التي تقدر ب 286 مليار دولار، ليكون المجموع الكلي لحجم المخصصات كأقل تقدير 800 مليار دولار، ويعتبر هذا مبلغ كبير ، ويؤكد رسم السلطات لوصفة استعجالية لأجل تفعيل الطالب لاحتواء آثار السياسات الانكماشية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وهذا وفقا للنظرية الكينزية ، ولكن وفقا لهذه المقاربة يمكن طرح السؤال التالي: هل أدت هذه السياسة إلى تحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى؟، وهذا ما ستجيب عليه الدراسية في المبحث الموالي .

5- ارتفاع تكاليف المشاريع المقامة:

إن محدودية قدرات مكاتب الدراسات في مجال دراسة جدوى المشاريع المقامة وتقدير تكاليفها الحقيقية بسبب وجود العدد الكبير من المشاريع ضمن برامج متعددة، بالإضافة إلى ضغوط القيود المتعلقة بإجراءات التقاول للشروع في عملية الإنجاز والقيد بالمدة الزمانية أدى إلى المبالغة في تقدير قيمة تلك المشاريع وتجاوزها أحيانا للمتوسطات العالمية والإقليمية المماثلة، فتكلفة إنجاز واحد كيلو متر من الطرق السيارة ذات الاتجاهين تصل إلى متوسط يتراوح بين 1 إلى 3 مليون أورو في كل من إسبانيا، البرتغال، الدنمارك والسويد، وتبلغ تلك التكلفة في فرنسا وألمانيا حوالي 4 إلى 6 مليون أورو، وبلغت تكلفة الطريق السيار المغربي مراكش /أغادير التي تعبر جبال الأطلس الكبير حوالي 7 . 2 مليون دولار، في حين تجاوزت تكلفة الكلم بالنسبة للطريق الجزائري شرق غرب 10 مليون دولار، وهذا يعني أنه أعلى من المتوسط العالي معدل يتراوح بين 30 إلى 50 %.

6- ارتفاع حجم الاستثمارات المتبقية:

إن الهجوم الكبيرة للاستثمارات العامة قد تجاوزت الطاقة الاستيعابية الوطنية لتلك الاستثمارات سواء على مستوى التنفيذ أو الإنجاز أو على مستوى الارتباط التكاملي بالجهاز الإنتاجي المحلي، وكذا بالموارد والمدخلات المتاحة محلية لإنجاز هذه المشاريع، وهو الأمر الذي أكدته مسودة مشروع البرنامج الحماسي (2014- 2010)، والتي أرجعت أسباب التأخر في إنجاز العديد من المشاريع إلى:

- محدودية قدرات الإنجاز.
- محدودية مكاتب الدراسات والمتابعة.
- محدودية الآليات المتعلقة بالصفقات.
- تزايده عمليات إعادة التقييم، يسبب ارتفاع أسعار المدخلات وعدم اكتمال الدراسات المتعلقة بالمشاريع.

وهذا يبين مخاطر تجاوز الطاقة الاستيعابية وعدم وجود خطة مرسومة لاحتواء التأثيرات الخاصة بمدخلات ومخرجات المشاريع المبرمجة.

إن تجاوز الطاقة الاستيعابية المحلية جعل الحكومة غير قادرة على تنفيذ المشاريع المبرمجة سواء ضمن مخطط دعم الإنعاش (2001-2004)، حيث بلغت قيمة المشاريع المتأخرة حوالي 1071 مليار دج (ما يقارب 14 مليار دولار)، أو المخطط الخماسي الأول (2005-2009) والتي تجاوزت فيها قيمة المشاريع المتأخرة حوالي 130 مليار دولار، أو تلك التي تخص المخطط الخماسي الثاني (2010-2014) والتي تجاوزت فيها المشاريع المتبقية كل المشاريع التي تخص البرامج السابقة.

7- تعدد البرامج الاستثمارية العامة:

حازت الفترة (2001-2014) على العديد من المشاريع التكميلية الجهوية كتلك الخاصة بالجنوب والهضاب، والسكن غير الملائم والبرامج التكميلية المحلية، بالإضافة إلى الاستثمارات الإنتاجية خاصة المتعلقة بالشركة الوطنية سوناطراك بفروعها المختلفة خصوصا للفترة (2010-2016) والتي تجاوزت عتبة 70 مليار دولار، هذا الوضع الذي جعل من الصعوبة بمكان معرفة المخصصات الاستثمارية العامة الحقيقية، وصعوبة أكبر في متابعتها وتقييمها ومعرفة حجم البرامج الجديدة.

8- عدم وجود خطط سنوية تفصيلية دقيقة ومرونة:

حيث يتم على أساسها تقدير الإمكانيات الحقيقية للإنجاز، وربط المخصصات الاستثمارية بالقدرات الواقعية والمدة الزمنية التي تتطلبها عمليات الإنجاز في إطار مراعاة المواصفات الفنية والهندسية، والتقيد بمعايير الجودة والإتقان.